نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - جمادى الآخرة - رجب 1443هـ - فبراير 2022م (ISSN 2210 - 1276)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

حقوق الإنسان

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

10 سنوات
عقدٌ من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي الرابع

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الرابع بمقر المؤسسة، برئاسة المهندس علي أحمد الدرازي ومشاركة أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام للمؤسسة.

في بداية الاجتماع رفع مجلس المفوضين أصدق التهاني إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وإلى شعب مملكة البحرين بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لإقرار ميثاق العمل الوطني.

يتبع ص 2 -

تكملة من ص ١

كما ثمّن رئيس وأعضاء مجلس المفوضين التوجيهات السامية لجلالة الملك المفدى حفظه اللّه ورعاه، وأمر صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن توفير الخدمات الإسكانية لأسر بعض المحكومين والمستفيدين من برنامج العقوبات والتدابير البديلة حفاظاً على الأسرة البحرينية والنسيج المجتمعي، مؤكدين دعم المؤسسة التام لكل ما من شأنه أن يسهم في توفير السكن والمأوى اللائق، لما لذلك من أهمية أساسية بالنسبة إلى تمتع الفرد بجميع الحقوق التي أكدت علية الدساتير الوطنية، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من جانب آخر، أطلع مجلس المفوضين – انطلاقا من الدور الرقابي لعمل المؤسسة – على بيان وزارة الداخلية الذي نشر على موقعها الالكتروني حول وفاة النزيل "ي. غ. م." في العزل الصحي بمركز اصلاح وتأهيل النزلاء في الحوض الجاف، وعلى توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن تشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات وفاة النزيل ورفع تقرير بنتائج لجنة التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها حيال أي مخالفات تتعلق بعدم الالتزام بالأنظمة، حيث تم الاتفاق على التواصل مع الجهات المعنية للحصول على معلومات دقيقة بشأن هذه الواقعة.

كما استعرض المجلس الدور الذي من الممكن أن تقوم به المؤسسة لتفعيل آليات تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة، والتي من شأنها تعزيز حقوق النزلاء، ومواكبة أحدث السياسات العقابية الفعالة لإدماجهم في المجتمع مع تأهيلهم نفسيا ومعنويا واجتماعيا، تماشيا مع الصكوك والآليات الدولية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الانسان.

وفي ختام الاجتماع، قدم رؤساء اللجان النوعية الدائمة موجزا لأهم أعمال لجانهم خلال الثلاثة أشهر الماضية، واعتمد مجلس المفوضين تقرير عمل الأمانة العامة للربع الرابع من عام 2021، حيث تم تقديم الشكر للأمين العام ولجميع العاملين بالأمانة العامة على الجهود المبذولة في اعداد هذا التقرير.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشّن استراتيجية وخطة عملها للأعوام 2022-2025

دشن المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2022-2025، عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة واسعة من أصحاب السعادة أعضاء مجلسي النواب والشورى، وكبار المسؤولين بالجهات الرسمية، والسفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى البحرين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ووسائل الاعلام المحلية والدولية.

وفي بداية كلمته الافتتاحية، رفع الدرازي خالص شكره وتقديره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه اللّه ورعاه، على مبادرته الطوعية في إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إيمانًا من جلالته بالحاجة الوطنية للتعامل بمسئولية مع ملف وقضايا حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مثمنًا في ذات الوقت جهود ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه اللّه، لكل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، نظرًا للدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به المؤسسة في مجال حقوق الإنسان محليًا وعالميًا.

وأشار الدرازي خلال كلمته الى أن المؤسسة تمكنت خلال النطاق الزمني لاستراتيجيتها وخطة عملها

السابقتين إنجاز ما نسبته (92%) من أهدافها بنجاح، وبما يوفي معايير مؤشرات الأداء التي تم وضعها في هذا الصدد على الرغم مما طرأ على العالم من ظروف استثنائية جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، ونجحت المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية في استقطاب (8200) شخص للمشاركة في فعالياتها الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وشاركت في (156) فعالية محلية وخارجية، كما تمكنت المؤسسة من تقديم (47) رأيًا استشاريًا للسلطات الدستورية في المملكة، وثلاثة تقارير موازية إلى هيئات المعاهدات، وتعاملت مع عدد (29) استبيانًا واردًا من جهات وهيئات ومعاهد أكاديمية ومنظمات إقليمية ودولية، حكومية وغير حكومية.

كما أشار الدرازي الى أن عدد شكوى المتعلقة بحقوق الإنسان على اختلافها، والتي تعاملت معها المؤسسة خلال الفترة السابقة إضافة الى المساعدات القانونية التي قدمتها، قد بلغت حوالي (6000) شكوى ومساعدة قانونية، فضلا عن (75) زيارة ميدانية قام بها أعضاء مجلس المفوضين الى لمراكز الإصلاح والتأهيل والحبس الاحتياطي وأماكن التوقيف ومؤسسات الرعاية الصحية والدور الاجتماعية وسكن العمالة الوافدة، ومراكز الحجر والعزل الصحيين للتأكد من توافر بيئة سليمة وصحية، وحضر ممثلين عن المؤسسة (66) جلسة محاكمة، لغرض ملاحظة مجرياتها والتأكد من توفير ضمانات المحاكمة العادلة لجميع أطراف التقاضي.

وأوضح الدرازي بأن المؤسسة قد حرصت على أن تكون استراتيجيتها وخطة عملها للأعوام (2022-2025) متماشيتين مع خطة مملكة البحرين الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من أجل مواصلة دور المؤسسة الفعّال في مجال حماية وتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وفي ختام كلمته، أعرب الدرازي عن خالص شكره وتقديره إلى جميع شركاء المؤسسة على تعاونهم الدائم والبناء مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل تحقيق أهدافها ورسالتها، مؤكدا تطلّع المؤسسة إلى توحيد الجهود المبذولة من أجل تحقيق المزيد من التعاون لتمكين الجميع من ممارسة حقوقهم والتمتع بها من دون أي تمييز.

من جانب آخر، قدمت الدكتور حورية حسن عضو مجلس المفوضين، نبذة عن الأهداف الاستراتيجية الواردة في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام (2022-2025)، حيث أكدت بأن المؤسسة قد أخذت في الاعتبار أن تكون استراتيجيتها وخطة عملها متسقتين تمامًا مع جهود مملكة البحرين الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، كما أخذت بعين الاعتبار إقرار المملكة في المدة الماضية توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة مملكة البحرين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي تستهدف تعزيز العمل التعاوني بين الجانبين في مجالات المساعدات الفنية وبناء القدرات والبرامج الخاصة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وهو ما سيكون له بالغ الأثر في تحقيق جميع الأهداف التي تم التركيز عليها في هذه الاستراتيجية.

وأوضحت الدكتورة حورية بإن المؤسسة ستسلّط الضوء خلال استراتيجيتها للأعوام (2022-2025) على أربعة أهداف رئيسية هي كالتالي:

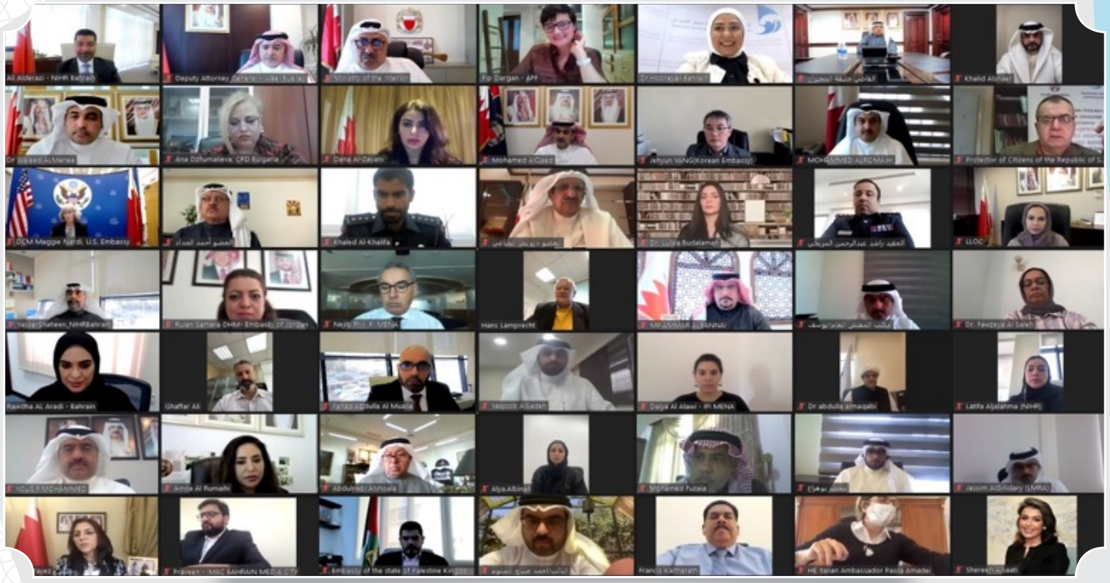

الهدف الأول: تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال، سيتم من خلاله العمل على توافق الاقتصاد الوطني مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيز الوعي بأهمية قطاع ريادة الأعمال وانسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة الى متابعة تأثيرات الجائحة في تمتع الأفراد بحقهم في العمل، وضمان احترام الشركات والمؤسسات التجارية لحقوق العاملين فيها.

الهدف الثاني: التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث سيركز على نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان من خلال طلبة المدارس والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية العامة والخاصة، العمل على إدماج مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المقررات التعليمية للمؤسسات العامة والخاصة.

الهدف الثالث: تحقيق المعاملة المتساوية والمساواة بين الجنسين، حيث سيسلط الضوء على ارتباط حقوق المرأة بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع تطبيق القطاعين العام والخاص للممارسات الفضلى المتصلة بتعزيز وحماية حقوق المرأة.

الهدف الرابع: تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، سيعمل على تعزيز تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية، كما سيتم رصد ومتابعة أوضاع الأفراد داخل المؤسسات الصحية، وفي ذلك المؤسسات الواقعة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الصحية، بالإضافة الى دراسة تأثير الجوائح المرتبطة بالصحة العامة في تمتع الأفراد بأعلى مستوى من الصحة.

وتقدمت الدكتورة حورية في ختام كلمتها بالشكر الجزيل لجميع الشركاء، مؤكدة تطلّع المؤسسة الدائم الى استمرار تفعيل المزيد من التعاون والشراكة مع الجميع، وذلك من أجل بناء منظومة متكاملة لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
يثمّن تخصيص يومًا رياضيًا لموظفي القطاعين "العام والخاص

ثمن المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تخصيص يومًا خاصًا لمشاركة موظفي القطاعين العام والخاص في الأنشطة الرياضية ضمن احتفالات مملكة البحرين باليوم الرياضي.

وأشار الدرازي الى أن تخصيص يومًا رياضيًا في مملكة البحرين يعكس مدى اهتمام القيادة والحكومة في تشجيع المواطنين والمقيمين على ممارسة الأنشطة الرياضية سواء مع زملاء العمل او أفراد العائلة، وذلك بهدف بناء مجتمع صحي وفعّال.

واوضح رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مفهوم ممارسة الرياضة لم يعد من قبيل الرفاهية للإنسان فقط، بل اصبحت الرياضة أحد أساسيات الحياة، معربًا عن اعتزازه بما يحظى به قطاع الشباب والرياضة من دعم ممتد من القيادة الرشيدة، وما توليه من اهتمام بالشباب باعتبارهم عنصرًا أساسًا في المجتمع.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
يستقبل القائم بأعمال سفارة كندا لدى مملكة البحرين

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد بيري كالدروود القائم بأعمال سفارة كندا لدى مملكة البحرين والمقيم في الرياض، بحضور الدكتور مال اللّه الحمادي والسيد دانيال كوهين أعضاء مجلس المفوضين، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

ورحب الدرازي بالسيد كالدروود، معربا عن اعتزازه بعلاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين مملكة البحرين وكندا، مؤكدا على أهمية تنمية هذه العلاقات والارتقاء بها إلى آفاق أرحب بما يعود بالخير والمنفعة على البلدين والشعبين الصديقين.

وخلال اللقاء، استعرض الدرازي جهود المؤسسة في متابعة أوضاع حقوق الانسان، والدور الذي تضطلع به في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وفقًا للاختصاصات الموكلة إليها في قانون إنشائها، بالإضافة إلى الاهتمام المستمر الذي توليه المؤسسة لتعزيز التواصل مع الجميع على المستوى الإقليمي والدولي.

من جانبه، أعرب السيد كالدروود عن تقديره لما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من جهود إنسانية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومشيدًا في ذات الوقت بعلاقات الصداقة القائمة بين بلاده ومملكة البحرين

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والقائم بأعمال السفارة الأمريكية يبحثان تعزيز التعاون المشترك

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

وجرى خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسة وسفارة الأمريكية في المملكة بما يلبي التطلعات والأهداف المشتركة، بالإضافة الى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: "ميثاق العمل الوطني نموذج وطني وحضاري، أرسى القواعد الأساسية للعمل الحقوقي

رفع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام وموظفي الأمانة العامة، أسمى آيات التهاني والتبريكات الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وإلى شعب مملكة البحرين، بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين على إقرار ميثاق العمل الوطني، الذي تحتفل به مملكة البحرين في الرابع عشر من فبراير من كل عام، استذكاراً لصفحة مشرفة في تاريخ المملكة.

وبهذه المناسبة قال الدرازي: "أن ميثاق العمل الوطني كان اللبنة الأساسية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وانطلاقة لدولة المؤسسات والقانون والنهضة التشريعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية"، مؤكدا بأن الميثاق عمل على كفالة العديد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تأتي انعكاسا وترجمة عملية للحقوق والحريات المقررة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي انضمت اليها مملكة البحرين.

واستطرد الدرازي قائلا: "إن ميثاق العمل الوطني هو الركيزة الاساسية التي صاغة ملامح المشروع الإصلاحي، والذي انبثقت من خلاله الممارسات الديمقراطية الحديثة القائمة على أسس العمل المشترك، واحترام الحقوق وسيادة القانون، ضمن مجتمع مدني متماسك، وهو البوتقة التي خرجت منها كافة الإنجازات والمؤسسات المجودة الآن بما فيها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تعتبر ثمرة من ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حفظه الله"، مؤكدا أن عمل المؤسسة اليوم يعكس ما جاء به الميثاق من أسس راسخة لمبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

واختتم رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تصريحه بالقول: "أهم الركائز التي دشنها الميثاق هو الجانب الحقوقي والقانوني لما لذلك من أهمية في تعزيز الديمقراطية التي ترتكز على ثوابت قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي راعتها التشريعات في مملكة البحرين من خلال أي قانون يصدر، باعتبارها نظام للحكم العادل، حيث تطورت المنظومة الحقوقية والقانونية في المملكة بشكل كبير منذ تدشين المشروع الاصلاحي وصدور ميثاق العمل الوطني.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبحث تعزيز التعاون مع ممثل مندوبية الاتحاد الأوروبي

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد أنجلوس لينوس، السكرتير الأول بمندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى مملكة البحرين والمقيم في الرياض، وذلك بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وناقش الجانبان عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة الى بحث سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسة ومندوبية الاتحاد الأوروبي.

وأعرب السيد لينوس عن شكره وتقديره لرئيس المؤسسة على حسن الاستقبال، مثمنا ما تقوم به المؤسسة من جهود دؤوبة لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يثمن عاليًا التوجيهات الملكية بتوفير الخدمات الإسكانية لأسر بعض المحكومين والمستفيدين من «العقوبات البديلة»

ثمن المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، عاليًا التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن توفير الخدمات الإسكانية لأسر بعض المحكومين والمستفيدين من برنامج العقوبات والتدابير البديلة حفاظاً على الأسرة البحرينية والنسيج المجتمعي.

وقال الدرازي: "أن هذه المبادرة الملكية تعكس بوضوح القيمة الإنسانية بمفهومها الشمولي لدى القيادة الحكيمة، ونهجها المستمر في دعم أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم بما يضمن الاستقرار الاسري والتماسك الاجتماعي، بمعزل عن الدين واللون والثقافة والمعتقد والعرق"، مؤكدا بأن اهتمام جلالة الملك المفدى رعاه الله، غير المحدود بالمواطن – باعتباره العنصر الرئيس في عملية التنمية الشاملة – والمتابعة الحثيثة من لدن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظة الله، لاحتياجات المواطنين وجهود سموه الدائمة للحفاظ على الوحدة الوطنية والمكتسبات والانجازات للوصول الى مستقبل أفضل للوطن والمواطن، هي محل فخر واعتزاز.

وأشار الدرازي الى أن مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اطلع على التوجيهات الملكية السامية خلال الاجتماع الاعتيادي السادس الذي عقد يوم أمس، وأشاد بهذه المبادرة الإنسانية التي أتت مراعاة للبعد الاجتماعي، مؤكدا المجلس على دعم المؤسسة التام لكل ما من شأنه أن يسهم في توفير السكن والمأوى اللائق، لما لذلك من أهمية أساسية بالنسبة إلى تمتع الفرد بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي أكدت علية الدساتير الوطنية، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يتجمع مع مدير المكتب الإقليمي لمعهد السلام الدولي

اجتمع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد نجيب فريجي مدير المكتب الإقليمي لمعهد السلام الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنامة، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

وتطرق الجانبان الى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وتم بحث سبل تعزيز أوجه التعاون في المجالات التدريبة والتثقيفية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتبادل الخبرات، بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف المشتركة لتعزيز منظومة حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

من جانبه، ثمن السيد فريجي جهود المؤسسة لتعزيز وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مؤكدًا استعداد المعهد للتعاون بما يدعم جهود المؤسسة وتحقيق الأهداف المناطة بعملها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم ندوة حوارية حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل قانون العقوبات والتدابير البديلة

تزامنا مع ذكرى يوم الميثاق الوطني، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة حوارية بعنوان "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل قانون العقوبات والتدابير البديلة" أدارها الدكتور بدر محمد عادل عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، شارك فيها ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني بمملكة البحرين، وعدد من المنظمات الدولية.

ونيابة عن رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، افتتح الدكتور بدر محمد عادل الندوة الحوارية، حيث ثمن في بدايتها ما حققه المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من إنجازات متميزة في مسيرة التقدم والنماء والتي جاءت ترجمة لدستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني، موضحا بأن تنظيم هذه الفعالية جاء ليسلّط الضوء على كيفية تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة والجهات المعنية بتنفيذ القانون، ودور الجهات المساندة في تفعيل القانون، فضلاً عن توضيح طبيعة الأعمال التي تسند إلى المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيًا، في ظل الجهود التي توليها مملكة البحرين في تطوير العدالة الجنائية.

وتضمنت الندوة جلستين أساسيتين، تم خلالهما تسليط الضوء على أثر تطبيق العقوبات والتدابير البديلة على إدماج الأشخاص المقيدة حريتهم في المجتمع، تضمنت الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان تطبيق العقوبات والتدابير البديلة في ضوء أحكام القانون ورقتين عمل، قدم الورقة الأولى سعادة القاضي جاسم محمد عجلان، وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية، قاضي تنفيذ العقاب – ممثل عن المجلس الأعلى للقضاء – تحدث فيها عن دور قاضي الموضوع وقاضي تنفيذ العقاب في استبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة، فيما قدم الملازم أول ناصر سلطان الرميحي، ممثل عن وزارة الداخلية الورقة الثانية تحدث فيها عن دور وزارة الداخلية في استبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة.

وتضمنت الجلسة الثانية ورقة عمل قدمها سعادة السيد محمد صالح المسلّم رئيس نيابة التنفيذ الجنائي، ممثلا عن النيابة العامة، تحدث فيها عن دور النيابة العامة في اتخاذ التدابير البديلة وبيان مدى أثرها على المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيلا لدورها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين، ودعم تطبيق المزيد من العقوبات البديلة والتوسّع فيها، بما يسهم في تأهيل المحكوم عليهم، ودفعهم باتجاه الابتعاد عن تكرار الجريمة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تختتم برنامجها التدريبي لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني

اختتمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجها التدريبي في نسخته الرابعة الخاص لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني، بالتعاون مع مكتب المفتش العام بذات الجهاز، والذي استمر على مدى أربعة أسابيع عبر تقنية الاتصال المرئي، تخللها مجموعة من المحاضرات في مجال حقوق الإنسان.

وقد تناولت المحاضرات التي قدمها عدد من المختصين في المجال الحقوقي والقانوني، الدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومفاهيم حقوق الإنسان بين القانون الدولي والقانون الوطني، والضمانات الحقوقية المنظمة للحق في السلامة الجسدية والمعنوية، بالإضافة الى قواعد الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص المقيدة حريتهم، فضلا عن الضمانات المقررة للأشخاص المقيدة حريتهم في قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية.

يأتي هذا البرنامج تفعيلا لمذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني، بهدف تعزيز الوعي بمبادئ حقوق الإنسان للقائمين على إنفاذ القانون من منتسبي الأجهزة الأمنية.

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها التاسع عن بعد

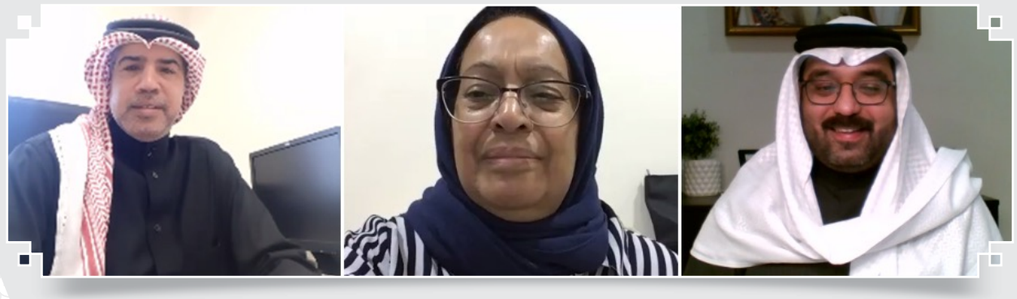

برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية السيد أحمد صباح السلوم والدكتور بدر محمد عادل، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها التاسع عن بعد، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بالتأكد من النصاب القانوني والتصديق على محضر الاجتماع السابق، ثم تابعت اللجنة مناقشة ما تم بخصوص قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

وناقشت اللجنة خلال اجتماعها مقترح عقد مؤتمر حول ريادة الأعمال وحقوق الانسان حيث تم الاتفاق على أن تعقد بعض جلسات المؤتمر مباشرة، وبعضها الآخر عبر برامج الاتصال المرئي، كما ناقشت اللجنة الفعاليات المقترحة للبرنامج التدريبي الحقوقي للعاملين على إنفاذ القانون، وتم التطرق الى موضوع حقوق السجناء والمحتجزين، حيث أكدت اللجنة على ضرورة توزيع مطويات عليهم للتوعية بحقوق الانسان.

وفي نهاية الاجتماع اعتمدت اللجنة رأيها بخصوص مشروع قانون بتعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من القانون لسنة (2006) بشأن تنظيم سوق العمل المعد في ضوء الاقتراح بقانون بصيغته المعدلة والمقدم من مجلس النواب.

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق
تعقد اجتماعها العادي التاسع

برئاسة الدكتور مال اللّه الحمادي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي التاسع في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث افتتحت اللجنة أعمالها باستعراض ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، ومن ثم ناقشت مجريات الزيارة الميدانية التي تمت خلال الفترة الماضية إلى كل من مستشفى الطب النفسي لوحدة علاج المحكومين والى دار الكرامة لإيواء المتسولين والمشردين والى دار الأمان للمتعرضات للعنف الأسري وتم اعداد التقارير والملاحظات وفقا للمعايير المحلية والدولية لمثل هذه الزيارات.

وخلال الاجتماع، تم الاتفاق على مواصلة الزيارات الميدانية المكثفة خلال الفترة القادمة، وحيث تم اقتراح القيام بزيارة إلى مركز أمراض الدم الوراثية "السكلر" المخصص للرجال بمجمع السلمانية الطبي، وذلك للاطلاع عن كثب على الخدمات المقدمة للمرضى، ومدى تمتعهم بالحقوق المكفولة في التشريعات الوطنية والدولية، بالإضافة الى القيام بزيارة أخرى الى أحد مراكز الشرطة يتم تحديده لاحقا.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة
تعقد اجتماعها الثامن

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي الثامن في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، برئاسة السيد خالد الشاعر نائب رئيس المؤسسة، وعضوية السيدة روضة العرادي والسيدة هالة فايز والدكتورة حورية حسن.

افتتحت اللجنة أعمالها بمناقشة القرارات والتوصيات الصادرة عنها، وتم استعراض الكشوفات المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت مع (٨١) شكاوى ومساعدة قانونية خلال الفترة المذكورة، وقد ناقشت اللجنة ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

كما تم استعراض ما تم بخصوص الشكاوى ذات الصلة بالحق في الصحة لعدد من النزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، التي استلمها "مركز الاتصال وتلقي الشكاوى" بالأمانة العامة، حيث تم اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وتدعو اللجنة الى التواصل مع المؤسسة في الوقت الحالي عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (٨٠٠١١٤٤)، وذلك التزاما بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية بالحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

10 سنوات
عقد من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+
ص ب. 10808, المنامة، مملكة البحرين www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh

ISO 9001
BUREAU VERITAS
Certification
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS